صندوق كامكو لمؤشر السوق الأول

مدير الصندوق - شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع

الكويت

تقرير مراقب الحسابات المستقل والبيانات المالية السنوية

31 ديسمبر 2025

صندوق كامكو لمؤشر السوق الأول
مدير الصندوق - شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع
الكويت

المحتويات	الصفحة
تقرير مراقب الحسابات المستقل	2 – 1
بيان المركز المالي	3
بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر	4
بيان التغيرات في حقوق الملكية	5
بيان التدفقات النقدية	6
إيضاحات حول البيانات المالية	18 – 7

Deloitte.

ديلويت وتوش
الـوزان وشـركـاه

شارع أحمد الجابر، الشرق
مجمع دار العوضي - الدور السابع والتاسع
ص.ب : 20174 الصفاة 13062
الكويـت

هاتف : 2243 8060 - 2240 8844 965+
فاكس : 2245 2080 - 2240 8855 965+
www.deloitte.com

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى حضرة مدير صندوق كامكو لمؤشر السوق الأول

مدير الصندوق – شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع المحترم

الكويت

تقرير عن تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لصندوق كامكو لمؤشر السوق الأول ("الصندوق") مدير الصندوق - شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2025، وبيانات الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وكذلك إيضاحات حول البيانات المالية بما في ذلك معلومات السياسة المحاسبية الهامة.

برأينا أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للصندوق كما في 31 ديسمبر 2025 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للتقرير المالي الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بشكل أكثر تفصيلاً في قسم *"مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية"* الوارد ضمن تقريرنا. نحن مستقلون عن الصندوق وفقاً *لميثاق الأخلاقيات المهنية الدولي للمحاسبين المهنيين* الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين *(بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) (ميثاق المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين)*، كما التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لميثاق المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

مسؤوليات مدير الصندوق عن البيانات المالية

إن مدير الصندوق هو المسؤول عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بشكل عادل وفقًا لمعايير المحاسبة الدولية للتقرير المالي الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وكذلك عن وضع نظم الرقابة الداخلية التي يراها مدير الصندوق ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من أي أخطاء مادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، يتحمل مدير الصندوق مسؤولية تقييم قدرة الصندوق على مزاولة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية، والإفصاح عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، متى كان ذلك مناسبًا، ما لم يعتزم حاملو الوحدات تصفية الصندوق أو وقف أعماله أو في حالة عدم توافر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

تتمثل مسؤولية مدير الصندوق في الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للصندوق.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائمًا باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع أن تؤثر بشكل فردي أو مجمّع على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية.

Deloitte.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى حضرة مدير صندوق كامكو لمؤشر السوق الأول

مدير الصندوق – شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع المحترم (تتمة)

الكويت

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تتمة)

كجزء من عملية التدقيق وفقًا لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس أحكامًا مهنية ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تتناول تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساسًا لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الغش تفوق تلك الناتجة عن الخطأ؛ حيث أن الغش قد يشمل التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- تفهم نظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية أدوات الرقابة الداخلية لدى الصندوق.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل مدير الصندوق.
- استنتاج مدى ملاءمة استخدام مدير الصندوق لمبدأ الاستمرارية المحاسبي وتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكًا جوهريًا حول قدرة الصندوق على مزاولة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية، وذلك بناءً على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها. وفي حال استنتاجنا وجود عدم تأكد مادي، يتوجب علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقريرنا. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف الصندوق عن مزاولة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل وهيكل ومحتويات البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تحقق العرض العادل.

ونتواصل مع مدير الصندوق حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في نظم الرقابة الداخلية يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

تقرير عن المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

برأينا كذلك أن الصندوق يمسك حسابات منتظمة، وأن البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الصندوق، وأننا قد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا، وأن البيانات المالية تتضمن كل ما نص النظام الأساسي للصندوق وتعديلاته اللاحقة، على وجوب إثباته فيها، وأنه في حدود المعلومات التي توفرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 مخالفات لأحكام النظام الأساسي للصندوق وتعديلاته اللاحقة، على وجه قد يؤثر مادياً في نشاط الصندوق أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا، وحسبما نمى إليه علمنا واعتقادنا، لم يرد إلى علمنا وجود أي مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما اللاحقة، خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، على وجه قد يؤثر مادياً في نشاط الصندوق أو مركزه المالي.

طلال يوسف المزيني
سجل مراقبي الحسابات رقم 209 فئة أ
ديلويت وتوش – الوزان وشركاه

طلال يوسف المزيني
ديلويت وتوش
الوزان وشركاه

الكويت في 9 فبراير 2026

صندوق كامكو لمؤشر السوق الأول
مدير الصندوق – شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع
الكويت

بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2025

	إيضاح	2025	2024
		دينار كويتي	
الموجودات			
أرصدة بنكية	3	479,640	460,145
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	4	93,941,635	75,358,448
موجودات أخرى	5	353,808	9,325
مجموع الموجودات		94,775,083	75,827,918
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
ذمم دائنة أخرى	6	112,684	87,491
مجموع المطلوبات		112,684	87,491
حقوق الملكية			
رأس المال	7	31,283,888	31,288,253
احتياطي معادلة	7	23,348,327	23,360,332
أرباح مرحلة		40,030,184	21,091,842
مجموع حقوق الملكية		94,662,399	75,740,427
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		94,775,083	75,827,918
صافي قيمة الأصل لكل وحدة استثمار قابلة للاسترداد	8	3.026	2.421

إن الإيضاحات المرفقة المبينة على الصفحات من 7 إلى 18 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

مدير الصندوق
شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع

أمين الحفظ ومراقب الاستثمار للصندوق
الشركة الكويتية العالمية لأمانة الحفظ ش.م.ك.م

صندوق كامكو لمؤشر السوق الأول
مدير الصندوق – شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع
الكويت

بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر – السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	إيضاح	دينار كويتي	
		2025	**2024**
الإيرادات			
أرباح من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة		15,967,546	3,205,264
إيرادات توزيعات		3,373,665	4,192,681
إيرادات فوائد		425	224
		19,341,636	7,398,169
المصاريف			
أتعاب مدير الصندوق	9	(265,501)	(222,347)
أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار للصندوق	10	(112,959)	(94,774)
مصاريف تشغيلية أخرى	11	(24,834)	(33,784)
		(403,294)	(350,905)
ربح السنة		18,938,342	7,047,264
الدخل الشامل الآخر		-	-
إجمالي الدخل الشامل للسنة		18,938,342	7,047,264

إن الإيضاحات المرفقة المبينة على الصفحات من 7 إلى 18 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

صندوق كامكو لمؤشر السوق الأول

مدير الصندوق – شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع

الكويت

بيان التغيرات في حقوق الملكية – السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	دينار كويتي			
	رأس المال	احتياطي معادلة	أرباح مرحلة	المجموع
كما في 1 يناير 2025	31,288,253	23,360,332	21,091,842	75,740,427
اكتتابات خلال السنة	97,241	170,284	-	267,525
استردادات خلال السنة	(101,606)	(182,289)	-	(283,895)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	18,938,342	18,938,342
كما في 31 ديسمبر 2025	31,283,888	23,348,327	40,030,184	94,662,399
كما في 1 يناير 2024	31,401,041	23,512,995	14,044,578	68,958,614
اكتتابات خلال السنة	21,737	29,975	-	51,712
استردادات خلال السنة	(134,525)	(182,638)	-	(317,163)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	7,047,264	7,047,264
كما في 31 ديسمبر 2024	31,288,253	23,360,332	21,091,842	75,740,427

إن الإيضاحات المرفقة المبينة على الصفحات من 7 إلى 18 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

صندوق كامكو لمؤشر السوق الأول
مدير الصندوق – شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع
الكويت

بيان التدفقات النقدية – السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	دينار كويتي	
	2025	**2024**
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
ربح السنة	18,938,342	7,047,264
تسويات:		
أرباح غير محققة من الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	(15,824,947)	(3,406,550)
	3,113,395	3,640,714
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		
الزيادة في الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (بالصافي)	(2,758,240)	(3,026,072)
(الزيادة) / النقص في موجودات أخرى	(344,483)	66,609
الزيادة في الذمم التجارية الدائنة والأخرى	23,193	8,496
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية	33,865	689,747
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		
النقد المستلم من اكتتاب في وحدات الاستثمار القابلة للاسترداد	269,525	51,712
النقد المدفوع لاسترداد وحدات الاستثمار القابلة للاسترداد	(283,895)	(317,163)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية	(14,370)	(265,451)
صافي الزيادة في النقد والنقد المعادل	19,495	424,296
النقد والنقد المعادل في		
بداية السنة	460,145	35,849
نهاية السنة	479,640	460,145

إن الإيضاحات المرفقة المبينة على الصفحات من 7 إلى 18 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

صندوق كامكو لمؤشر السوق الأول
مدير الصندوق – شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع
الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية – 31 ديسمبر 2025

1. التأسيس والأنشطة

إن صندوق كامكو لمؤشر السوق الأول ("الصندوق") هو صندوق استثمار مفتوح المدة تم تأسيسه في 14 أغسطس 2000. يخضع الصندوق لتعليمات هيئة أسواق المال التي تم تأسيسها بموجب القانون رقم 7 لسنة 2010.

يقوم بدور مدير الصندوق شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع ويقوم بدور أمين الحفظ ومراقب الاستثمار للصندوق الشركة الكويتية العالمية لأمانة الحفظ ش.م.ك.م.

خلال السنة، تم تغيير أمين الحفظ ومراقب الاستثمار للصندوق من الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك.م إلى الشركة الكويتية العالمية لأمانة الحفظ ش.م.ك.م ووافقت هيئة أسواق المال على هذا التغيير في 23 أكتوبر 2025 على أن يكون تاريخ السريان اعتبارًا من 3 نوفمبر 2025.

يقع المكتب الرئيسي لمدير الصندوق في الشرق، شارع الشهداء، دولة الكويت.

كانت مدة الصندوق خمسة عشر سنة تبدأ من تاريخ تأسيسه، ومُددت حتى أغسطس 2030، ووافقت هيئة أسواق المال على ذلك.

لا يوجد أي موظفين لدى الصندوق.

يهدف الصندوق إلى نمو رؤوس الأموال المستثمرة عن طريق الاستثمار في أسهم الشركات المدرجة ضمن السوق الأول في بورصة الكويت من حيث القيمة السوقية، وحسب التوزيع النسبي لها في المؤشر المتبع.

وافق مدير الصندوق وأمين الحفظ ومراقب الاستثمار للصندوق على إصدار البيانات المالية بتاريخ 9 فبراير 2026، وهي تخضع لموافقة حاملي الوحدات خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي القادم الخاص بهم.

2. أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة

2.1 أساس الإعداد

تم إعداد هذه البيانات المالية وفقًا لمعايير المحاسبة الدولية للتقرير المالي الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية وعلى أساس مبدأ التكلفة التاريخية للقياس المعدل بإعادة تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المصنفة "بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة".

إن إعداد البيانات المالية وفقًا لمعايير المحاسبة الدولية للتقرير المالي الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية يتطلب من الإدارة وضع تقديرات وافتراضات قد تؤثر في المبالغ المفصح عنها للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية والمبالغ المفصح عنها للإيرادات والمصروفات خلال فترة التقرير المالي. كما يتطلب من الإدارة ممارسة أحكامها خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق. إن الأمور التي تتطلب قدرًا أكبر من الأحكام أو التعقيد أو تلك التي تكون فيها الافتراضات والتقديرات جوهرية بالنسبة للبيانات المالية مفصح عنها في إيضاح 2.11.

تُعرض البيانات المالية بالدينار الكويتي وهو العملة الرئيسية للصندوق.

مبدأ الاستمرارية

كان لدى مدير الصندوق وأمين الحفظ ومراقب الاستثمار للصندوق، عند الموافقة على البيانات المالية، توقع معقول بأن الصندوق لديه من الموارد ما يكفي للاستمرار في عملياته التشغيلية في المستقبل المنظور. وبالتالي استمروا في تطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي عند إعداد البيانات المالية.

2.2 معايير المحاسبة الدولية للتقرير المالي الجديدة والمعدلة سارية المفعول للسنة الحالية

فيما يلي المعايير والتفسيرات والتعديلات سارية المفعول خلال السنة الحالية والمطبقة من قبل الصندوق، غير أنه لا يترتب عليها أي أثر في البيانات المالية للسنة ما لم يرد غير ذلك أدناه:

المعايير والتفسيرات والتعديلات	البيان
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 21 "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" فيما يتعلق بعدم القابلية للصرف	تحدد التعديلات طريقة تقييم قابلية العملة للصرف وكيفية تحديد سعر الصرف عندما تفتقد لهذه القابلية.

إيضاحات حول البيانات المالية – 31 ديسمبر 2025

2.3 معايير المحاسبة الدولية للتقرير المالي الجديدة والمعدلة قيد الإصدار ولكنها غير سارية المفعول بعد

كما في تاريخ التصريح بهذه البيانات المالية، لم يطبق الصندوق معايير المحاسبة الدولية للتقرير المالي الجديدة والمعدلة التالية الصادرة ولكنها غير سارية المفعول بعد:

المعايير والتفسيرات والتعديلات	البيان	تاريخ السريان
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية 7 – تصنيف وقياس الأدوات المالية	تستهدف هذه التعديلات: • السماح للمنشأة باعتبار أن الالتزام المالي (أو جزء من الالتزام المالي) الذي يجري تسويته باستخدام نظام دفع إلكتروني قد تم الوفاء به (واستبعاده) قبل تاريخ التسوية شريطة استيفاء معايير محددة. وإذا اختارت المنشأة اعتماد هذه السياسة المحاسبية، فينبغي لها تطبيقها على جميع عمليات التسوية التي تُنفّذ من خلال نظام الدفع الإلكتروني نفسه، • توضيح وإضافة إرشادات إلى عملية تقييم ما إذا كان الأصل المالي يستوفي معيار تحقق دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة فقط، • إضافة إفصاحات جديدة لبعض الأدوات التي تنطوي على شروط تعاقدية قد تُغيّر توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية عند وقوع (أو عدم وقوع) حدث محتمل لا يتعلق مباشرة بالتغيرات في مخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية. تُطبق هذه المتطلبات على كل فئة من فئات الموجودات المالية المُقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وكل فئة من فئات المطلوبات المالية المُقاسة بالتكلفة المطفأة، و • فيما يتعلق بالاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، إلزام المنشأة بالإفصاح عن أرباح أو خسائر القيمة العادلة المعروضة ضمن الدخل الشامل الآخر خلال الفترة بما يسمح بعرض أرباح أو خسائر القيمة العادلة المتعلقة بالاستثمارات المُستبعدة خلال الفترة بشكل منفصل عن أرباح أو خسائر القيمة العادلة المتعلقة بالاستثمارات المُحتفظ بها في نهاية الفترة.	1 يناير 2026
المعيار الدولي للتقارير المالية 18 "العرض والإفصاحات في البيانات المالية"	يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية 18 معيار المحاسبة الدولي 1 مُبقيًا على العديد من المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة الدولي 1 دون تغيير ومُضيفًا إليها متطلبات جديدة. علاوة على ذلك، نُقلت بعض فقرات معيار المحاسبة الدولي 1 إلى معيار المحاسبة الدولي 8 والمعيار الدولي للتقارير المالية 7. إضافة لذلك، أدخل مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات طفيفة على معيار المحاسبة الدولي 7 ومعيار المحاسبة الدولي 33 "ربحية السهم". يطرح المعيار الدولي للتقارير المالية 18 متطلبات جديدة تهدف إلى: • عرض واستحداث فئات وقيم إجمالية فرعية محددة ضمن بيان الربح أو الخسارة. • تقديم إفصاحات عن مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة ضمن الإيضاحات حول البيانات المالية. • تنقيح وتحسين عمليات التجميع والتقسيم. قد يؤثر تطبيق هذا المعيار على البيانات المالية خلال الفترات المستقبلية.	1 يناير 2027

إيضاحات حول البيانات المالية – 31 ديسمبر 2025

المعايير والتفسيرات والتعديلات	البيان	تاريخ السريان
المعيار الدولي للتقارير المالية 19 "الشركات التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة: الإفصاحات"	يسمح المعيار الدولي للتقارير المالية 19 للشركة التابعة المؤهلة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية للتقرير المالي بإفصاحات مخففة ضمن بياناتها المالية. تصبح الشركة التابعة مؤهلة للاستفادة من فوائد الإفصاحات المخففة عندما تكون غير خاضعة للمساءلة العامة وتصدر شركتها الأم الرئيسية أو الوسيطة بيانات مالية مجمعة متاحة للاستخدام العام ووفقًا لمعايير المحاسبة الدولية للتقرير المالي. إن المعيار الدولي للتقارير المالية 19 هو معيار اختياري للشركات التابعة المؤهلة، ويقدم متطلبات إفصاح للشركات التابعة التي تختار تطبيقه. يُسمح للمنشأة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 19 فقط إذا كانت، في نهاية فترة التقرير المالي، • شركة تابعة (ويشمل ذلك الشركة الأم الوسيطة)، • غير خاضعة للمساءلة العامة، و • تُصدر شركتها الأم الرئيسية أو الوسيطة بيانات مالية مجمعة متاحة للاستخدام العام ووفقًا لمعايير المحاسبة الدولية للتقرير المالي.	1 يناير 2027
التحسينات السنوية على معايير المحاسبة الدولية للتقرير المالي – الجزء 11	تقتصر على تعديلات تهدف إلى توضيح صياغة نصوص وردت في أحد معايير المحاسبة الدولية للتقرير المالي أو تصويب استنتاجات غير مقصودة أو حالات سهو أو تعارض طفيفة نسبيًا بين المتطلبات الواردة ضمن هذه المعايير.	1 يناير 2027

تتوقع الإدارة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في البيانات المالية خلال فترة التطبيق المبدئي. يتوقع مدير الصندوق تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في البيانات المالية خلال فترة التطبيق المبدئي وأن تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة لن يكون له أي أثر مادي في البيانات المالية للصندوق في فترة التطبيق المبدئي باستثناء ما هو مفصح عنه أعلاه.

2.4 الأدوات المالية

التصنيف

يصنف الصندوق موجوداته المالية عند الاعتراف المبدئي إلى الفئات التالية:

- الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة
- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

لتحديد فئة التصنيف والقياس لدى الصندوق، يتم تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات حقوق الملكية، استنادًا إلى مجموعة من نماذج أعمال المنشأة لغرض إدارة الموجودات وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأدوات.

تقييم نموذج الأعمال

يُحدد الصندوق نموذج أعماله عند المستوى الذي يعكس على النحو الأفضل كيفية إدارته لمجموعات الموجودات المالية لتحقيق هدفه من الأعمال. ولا يتم تقييم نموذج أعمال الصندوق على أساس كل أداة على حدة وإنما يتم تقييمه على مستوى أعلى للمحافظ مجتمعة ويستند إلى عدد من العوامل الملحوظة تتضمن ما يلي:

- السياسات والأهداف المحددة للمحفظة وتنفيذ تلك السياسات المعمول بها؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛
- معدل التكرار المتوقع للمبيعات وقيمتها وتوقيتها في الفترات السابقة وأسباب تلك المبيعات والتوقعات حول نشاط المبيعات في المستقبل.

يستند تقييم نموذج الأعمال إلى سيناريوهات متوقعة بشكل معقول دون أخذ "أسوأ الأحوال" أو "الحالة المضغوطة" بعين الاعتبار. في حالة تحقيق التدفقات النقدية بعد الاعتراف المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للصندوق، لن يغير الصندوق تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال، وفي المقابل سيقوم باستخدام هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية الناشئة أو المشتراة مؤخرًا في الفترات اللاحقة.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة فقط (اختبار تحقق دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة فقط)

يقوم الصندوق بتقييم الشروط التعاقدية للموجودات المالية لتحديد ما إذا كانت تستوفي اختبار تحقيق دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة فقط. لغرض هذا الاختبار، يتم تعريف "المبلغ الأصلي" على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي وقد تتغير خلال عمر الأصل المالي. ويتم تعريف الفائدة على أنها تمثل القيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي وكذلك مقابل مخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف بالإضافة إلى هامش الربح. في سبيل تحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة فقط، يضع الصندوق في اعتباره ما إذا كان الأصل المالي يتضمن شرط تعاقدي من شأنه أن يؤدي إلى تغيير في توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية بما قد يؤدي إلى عدم استيفاء ذلك الشرط.

الاعتراف وعدم الاعتراف

يتم الاعتراف بالأصل أو الالتزام المالي عندما يصبح الصندوق طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.

يُستبعد الأصل المالي (كلياً أو جزئياً) عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية الناتجة من الأصل المالي أو عندما يقوم الصندوق فعلياً بتحويل كافة مخاطر ومنافع الملكية ولم يعد يحتفظ بسيطرته عليه. في حال حافظ الصندوق على سيطرته، فإنه يستمر في الاعتراف بالأصل المالي طوال مدة سيطرته عليه.

يُستبعد الالتزام المالي عند الإعفاء من الالتزام المحدد بالعقد أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحية استحقاقه. عند استبدال التزام مالي قائم بالتزام آخر من نفس المُقرض بشروط مختلفة بشكل جوهري أو أن شروط الالتزام القائم قد تم تعديلها بصورة مادية، يتم معالجة مثل هذا الاستبدال أو التعديل كاستبعاد للالتزام الأصلي والاعتراف بالالتزام الجديد. إذا لم يكن التعديل جوهرياً، يتم الاعتراف بالفرق بين (1) القيمة الدفترية للالتزام قبل التعديل و(2) القيمة الحالية للتدفقات النقدية بعد التعديل في الربح أو الخسارة كربح أو خسارة نتيجة التعديل ضمن الأرباح والخسائر الأخرى.

يتم الاعتراف بكافة عمليات الشراء والبيع التي تتم بالشروط المعتادة للموجودات المالية باستخدام طريقة تاريخ التسوية المحاسبية. يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر طبقاً للسياسة المحاسبية المطبقة على الأداة المالية ذات الصلة. إن عمليات الشراء والبيع التي تتم بالشروط المعتادة هي عمليات شراء أو بيع موجودات مالية تتطلب تسليم الموجودات خلال فترة زمنية يتم تحديدها عامة وفقاً للقوانين أو الأعراف المتعامل بها في السوق.

القياس

تُقاس جميع الموجودات أو المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة بما في ذلك تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بعملية الاقتناء أو الإصدار.

الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة:

يُدرج الأصل المالي بالتكلفة المطفأة في حالة استيفائه للشروط التالية:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- أن ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية في تواريخ محددة، والتي تتمثل في دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة فقط على المبلغ الأصلي القائم.

تُقاس الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية. يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية وانخفاض القيمة ضمن بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر. ويتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر ناتجة عن عدم الاعتراف ضمن بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر. إن الأرصدة البنكية والذمم المدينة الأخرى المصنفة بطبيعتها كموجودات مالية يتم تصنيفها كموجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة.

الموجودات المالية المُدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند الاعتراف المبدئي، قد يختار الصندوق تصنيف بعض استثماراته في الأسهم على نحو غير قابل للإلغاء كأدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما تستوفي تعريف حقوق الملكية وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي 32 الأدوات المالية: العرض ولا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة. يتم تحديد مثل هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة. إن أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تُقاس لاحقًا بالقيمة العادلة. لا يُعاد إدراج الأرباح والخسائر الناتجة من أدوات حقوق الملكية إلى بيان الربح أو الخسارة.

يتم الاعتراف بالتوزيعات ضمن بيان الربح أو الخسارة، عندما يثبت الحق في استلامها، إلا في حالة استفادة الصندوق من هذه المتحصلات كاسترداد لجزء من تكلفة الأداة، وفي هذه الحالة، تُدرج الأرباح ضمن بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر. إن أدوات حقوق الملكية المُدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لا تخضع لاختبار انخفاض القيمة. عند الاستبعاد، يعاد تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة من احتياطي القيمة العادلة إلى الأرباح المرحلة ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية.

الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

إن الموجودات المالية المدرجة ضمن هذه الفئة هي إما تلك الموجودات التي تم تصنيفها من قبل الإدارة عند الاعتراف المبدئي أو تلك التي ينبغي قياسها بالقيمة العادلة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9. تصنف الإدارة الأداة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة التي لا تستوفي متطلبات قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط إذا كانت تستبعد أو تحد بصورة ملحوظة من أي تباين محاسبي قد ينشأ بخلاف ذلك. إن الموجودات المالية ذات التدفقات النقدية التعاقدية التي لا تمثل دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة فقط ينبغي قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

تُقاس الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف التغيرات في القيمة العادلة ضمن بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر. إن إيرادات التوزيعات من الاستثمارات في الأسهم المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يتم الاعتراف بها ضمن بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر عندما يثبت الحق في استلام الدفعات.

إعادة تصنيف الموجودات المالية

لا يقوم الصندوق بإعادة تصنيف الموجودات المالية بعد الاعتراف المبدئي إلا عندما يكون هناك تغير في نموذج الأعمال.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

يطبق الصندوق نموذج "الخسائر الائتمانية المتوقعة" الوارد ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على الأرصدة البنكية والذمم المدينة الأخرى المصنفة بطبيعتها كموجودات مالية المقاسة بالتكلفة المطفأة باستخدام المنهج العام. يعكس قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة قياس المبالغ بشكل غير متحيز ومرجح بالاحتمالات والتي يتم تحديدها من خلال تقييم مجموعة من النتائج المحتملة والقيمة الزمنية للأموال والمعلومات المعقولة والمؤيدة المتاحة حول الأحداث السابقة دون أي تكلفة أو جهود غير ملائمة في تاريخ التقرير المالي والظروف الحالية وتوقعات الظروف الاقتصادية المستقبلية.

المنهج العام

يطبق الصندوق طريقة مكونة من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة كما يلي:

المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا

يقيس الصندوق مخصصات الخسائر بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا على الموجودات المالية التي لم يكن بها زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي أو حالات التعرض للمخاطر التي تم التحديد بأنها تنطوي على مستوى منخفض من المخاطر الائتمانية في تاريخ التقرير المالي. يعتبر الصندوق أن الأصل المالي ينطوي على مستوى منخفض من المخاطر الائتمانية عندما يكون تصنيف المخاطر الائتمانية مساوياً لتعريف "التصنيف الائتماني المرتفع" المتعارف عليه دولياً.

المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة – غير منخفضة الجدارة الائتمانية

يقيس الصندوق مخصصات الخسائر بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة على الموجودات المالية التي تعرضت لزيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ولكن لم تتعرض للانخفاض في الجدارة الائتمانية.

المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة – منخفضة الجدارة الائتمانية

يقيس الصندوق مخصصات الخسائر بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة على الموجودات المالية ويتم التحديد بأنها تعرضت للانخفاض في الجدارة الائتمانية استناداً إلى دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة.

إن الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة هي الخسائر الائتمانية التي تنتج من حالات التعثر المحتملة خلال العمر المتوقع للأداة المالية. وتمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً جزءاً من الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة والتي تنتج من حالات التعثر المحتملة لمدة 12 شهراً بعد تاريخ التقرير المالي. ويتم احتساب كلا من الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة والخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً إما على أساس فردي أو مجمع بالاعتماد على طبيعة المحفظة الأساسية للأدوات المالية.

في تاريخ كل تقرير مالي، يقوم الصندوق بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كان أصل مالي أو مجموعة موجودات مالية تعرضت للانخفاض في الجدارة الائتمانية. يعتبر الصندوق أن الأصل المالي قد تعرض للانخفاض في الجدارة الائتمانية في حالة وقوع حدث واحد أو أكثر يؤثر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو عندما تكون الدفعات التعاقدية متأخرة السداد لمدة 90 يومًا.

الزيادة الملحوظة في مخاطر الائتمان

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية على الأداة المالية قد ارتفعت بشكل ملحوظ منذ الاعتراف المبدئي، يقارن الصندوق مخاطر التعثر التي تحدث على الأداة المالية كما في تاريخ التقرير المالي مع مخاطر التعثر التي تحدث على الأداة المالية كما في تاريخ الاعتراف المبدئي. في سبيل إجراء هذا التقدير، يراعي الصندوق المعلومات الكمية والنوعية المعقولة والمؤيدة، بما في ذلك التجارب السابقة والمعلومات المستقبلية المتاحة دون تكبد تكلفة أو جهد.

يراقب الصندوق باستمرار فاعلية المعايير المستخدمة لتحديد ما إذا كان هناك ارتفاع ملحوظ في مخاطر الائتمان ويعدلها، حسب الاقتضاء، لضمان أن المعايير قادرة على تحديد الارتفاع الملحوظ في مخاطر الائتمان قبل أن يصبح المبلغ مستحق السداد.

يفترض الصندوق عدم ارتفاع مخاطر الائتمان لأي أداة مالية بشكل ملحوظ منذ الاعتراف المبدئي إذا كان من المتوقع أن تكون الأداة المالية منخفضة المخاطر الائتمانية في تاريخ التقرير المالي. يتم التحديد بأن الأداة المالية تنطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة إذا:

(1) كانت تنطوي الأداة المالية على مستوى منخفض من مخاطر التعثر في السداد؛

(2) كان للمقترض قدرة كبيرة على الوفاء بالتزاماته من التدفق النقدي التعاقدي في الأجل القريب، و

(3) كان يحتمل، ولكن ليس بالضرورة، أن تقلل التغيرات العكسية في الظروف الاقتصادية وظروف الأعمال على المدى الطويل قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته من التدفق النقدي التعاقدي.

تعريف التعثر وسياسة الشطب

يصنف الصندوق الذمم المدينة كمتعثرة السداد عندما ينقضي أجل استحقاق المبلغ لفترة تزيد عن 90 يوماً أو يكون هناك دليل يشير إلى انخفاض الجدارة الائتمانية للأصل. يتم شطب المبلغ عندما يوجد دليل على أن المدين يواجه صعوبة مالية شديدة ولا يوجد لدى الصندوق دليل واقعي على استردادها.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

تتمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة في تقديرات الخسائر الائتمانية على أساس ترجيح الاحتمالات ويتم قياسها بالقيمة الحالية لكافة حالات العجز النقدية المخصومة بمعدل الفائدة الفعلية للأداة المالية. يمثل العجز النقدي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للصندوق بموجب عقد والتدفقات النقدية التي يتوقع الصندوق الحصول عليها. تتضمن العناصر الأساسية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة احتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر وقيمة التعرض عند التعثر. يقدر الصندوق تلك العناصر باستخدام نماذج المخاطر الائتمانية المناسبة أخذاً في الاعتبار المعدلات الائتمانية الداخلية والخارجية للموجودات وطبيعة وقيمة الضمانات والسيناريوهات الاقتصادية الكبرى المستقبلية الخ.

عرض المخصص المحتسب للخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان المركز المالي

يتم عرض مخصصات الخسائر المحتسبة للخسائر الائتمانية المتوقعة كاستقطاع من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة.

المطلوبات المالية وحقوق الملكية

التصنيف كدين أو حقوق ملكية

يتم تصنيف أدوات الدين وحقوق الملكية كمطلوبات مالية أو حقوق ملكية وفقًا لجوهر الترتيبات التعاقدية وتعريفات الالتزام المالي وأداة حقوق الملكية.

أدوات حقوق الملكية

إن أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت وجود حصة متبقية في موجودات المنشأة بعد خصم جميع مطلوباتها. يتم الاعتراف بأدوات حقوق الملكية الصادرة من قبل الصندوق بالعائدات المستلمة بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة.

المطلوبات المالية

يتم تصنيف جميع المطلوبات المالية كمقاسة بالتكلفة المطفأة. يتم قياس المطلوبات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة مبدئيًا بالقيمة العادلة ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

2.5 قياسات القيمة العادلة

إن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل أو دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين مشاركين في السوق في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة إلى افتراض أن معاملة بيع الأصل أو نقل الالتزام تتم إما:

- في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام؛ أو
- في حال غياب السوق الرئيسي، في السوق الأكثر ربحاً للأصل أو الالتزام.

يجب أن يكون دخول الصندوق إلى السوق الرئيسي أو الأكثر ربحاً متاحاً.

يتم قياس القيمة العادلة لأصل أو التزام باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، على افتراض أن المشاركين في السوق سيتصرفون وفقاً لمصلحتهم الاقتصادية.

يستخدم الصندوق أساليب التقييم الملائمة للظروف والتي يتوفر من أجلها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، والتي تزيد من استخدام المدخلات الملحوظة ذات الصلة وتقلل من استخدام المدخلات غير الملحوظة.

يتم تصنيف كافة الموجودات والمطلوبات، التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الإفصاح عنها في البيانات المالية، ضمن تسلسل مستويات قياس القيمة العادلة، كما هو مبين أدناه، استناداً إلى مدخلات المستوى الأدنى التي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى 1– أسعار السوق المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المتماثلة.

المستوى 2 – أساليب التقييم التي يكون فيها أدنى مستوى للمدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة ملحوظًا بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى 3 – أساليب التقييم التي يكون فيها أدنى مستوى للمدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة غير ملحوظ.

بالنسبة للأدوات المالية المسعرة في سوق نشط، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة. يتم استخدام أسعار أوامر الشراء للموجودات وأسعار العروض للمطلوبات. يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات في صناديق ووحدات الاستثمار وأدوات استثمارية مماثلة بناءً على آخر قيمة صافية معلنة لتلك الموجودات.

بالنسبة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام طريقة التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة بمعدل العائد الحالي في السوق لأدوات مالية مماثلة.

يأخذ قياس القيمة العادلة لأصل غير مالي بعين الاعتبار قدرة المشارك في السوق على تحقيق المنافع الاقتصادية من خلال أفضل وأمثل استخدام للأصل أو ببيعه لمشارك آخر في السوق سيستخدم الأصل أفضل وأمثل استخدام له.

وبالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الاعتراف بها في البيانات المالية على أساس متكرر، يحدد الصندوق ما إذا كانت الانتقالات قد حدثت بين تسلسل مستويات قياس القيمة العادلة عن طريق إعادة تقييم التصنيف (بناءً على أدنى مستوى للمدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقرير مالي.

لغرض إفصاحات القيمة العادلة، حدد الصندوق فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الأصل أو الالتزام ومستوى تسلسل القيمة العادلة على النحو الموضح أعلاه.

2.6 النقد والنقد المعادل

تصنف الودائع تحت الطلب ولأجل لدى البنوك والتي لا تتجاوز آجال استحقاقها الأصلية ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع كنقد ونقد معادل ضمن بيان التدفقات النقدية.

2.7 وحدات الاستثمار القابلة للاسترداد

يقوم الصندوق بإصدار وحدات استثمار قابلة للاسترداد، وهي قابلة للاسترداد بناءً على خيار حاملي وحدات الاستثمار ويتم تصنيفها كحقوق ملكية. يمكن رد وحدات الاستثمار إلى الصندوق في أي وقت بنقد مساوي للحصة التناسبية لقيمة صافي موجودات الصندوق.

في حال تغير بنود أو شروط وحدات الاستثمار القابلة للاسترداد بحيث لا تلتزم بالشروط الصارمة المتضمنة في التعديل، فإنه يتم إعادة تصنيف وحدات الاستثمار القابلة للاسترداد إلى مطلوبات مالية منذ تاريخ توقف الأداة عن استيفاء تلك الشروط. وسوف يتم قياس الالتزام المالي بالقيمة العادلة للأداة كما في تاريخ إعادة التصنيف. إن أي اختلاف بين القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية والقيمة العادلة للالتزام كما في تاريخ إعادة التصنيف سوف يتم الاعتراف به ضمن حقوق الملكية.

يتم إصدار واسترداد الوحدات وفق خيار حاملي الوحدات بأسعار تستند إلى صافي قيمة موجودات الصندوق لكل وحدة استثمار قابلة للاسترداد في تاريخ الإصدار أو الاسترداد. يتم احتساب صافي قيمة موجودات الصندوق لكل وحدة بتقسيم مجموع حقوق الملكية على مجموع عدد وحدات الاستثمار القائمة القابلة للاسترداد.

2.8 الاعتراف بالإيرادات

تمثل أرباح وخسائر بيع الاستثمارات الفرق بين سعر البيع والقيمة الدفترية للاستثمار. تدرج الأرباح أو الخسائر المحققة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

يتم الاعتراف بإيرادات التوزيعات عند ثبوت الحق في استلامها.

يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي.

2.9 توزيعات مستحقة لحاملي وحدات الاستثمار

يتم الاعتراف بالتوزيعات لحاملي وحدات الصندوق كالتزام في البيانات المالية للصندوق للفترة التي تم فيها اعتمادها من قبل الجهات الرقابية.

2.10 العملات الأجنبية

إن العملة الرئيسية للصندوق هي الدينار الكويتي. يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملات. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات ذات الطبيعة النقدية والمقومة بالعملات الأجنبية في نهاية السنة إلى الدينار الكويتي باستخدام أسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن صرف العملات الأجنبية في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

2.11 الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للتقرير المالي الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية يتطلب من الإدارة وضع تقديرات وافتراضات قد تؤثر على المبالغ المفصح عنها في هذه البيانات المالية إذ قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات. كما يتطلب من الإدارة ممارسة أحكامها خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق. فيما يلي الأحكام والتقديرات التي تعتبر جوهرية بالنسبة لهذه البيانات المالية:

تصنيف الموجودات المالية

يحدد الصندوق تصنيف الموجودات المالية بناءً على تقييم نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالموجودات من خلاله، وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للأصل المالي تتعلق بدفعات من المبلغ الأصلي والفائدة فقط على أصل المبلغ القائم. انظر إيضاح 2.4 تصنيف الموجودات المالية للمزيد من المعلومات.

التزامات / مطلوبات محتملة

تنشأ المطلوبات المحتملة نتيجة أحداث ماضية يتأكد وجودها فقط بوقوع أو عدم وقوع حدث أو أحداث مستقبلية غير مؤكدة لا تقع بالكامل ضمن سيطرة المنشأة. يتم تسجيل مخصصات المطلوبات عندما تعتبر الخسارة محتملة ويمكن تقديرها بصورة معقولة. إن تحديد ما إذا كان يجب تسجيل مخصص من عدمه مقابل أي مطلوبات محتملة يستند إلى أحكام الإدارة.

إن أي تغيير في التقديرات والافتراضات وكذلك استخدام تقديرات وافتراضات مختلفة ولكنها معقولة على حد سواء قد يؤثر في القيمة الدفترية للموجودات أعلاه.

3. أرصدة بنكية

يمثل بند "أرصدة بنكية" أرصدة لدى بنك تجاري محلي.

إيضاحات حول البيانات المالية – 31 ديسمبر 2025

4. استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تتمثل الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في أسهم مدرجة في بورصة الكويت. فيما يلي تصنيف هذه الاستثمارات حسب القطاعات:

	دينار كويتي	
	2025	**2024**
بنوك	67,582,578	54,569,453
اتصالات	6,343,935	5,545,710
خدمات مالية	5,831,687	4,296,194
صناعية	4,574,457	4,222,197
عقارات	5,299,571	3,730,545
سلع استهلاكية	3,060,924	1,945,495
مواد أساسية	680,470	727,501
طاقة	568,013	321,353
	93,941,635	75,358,448

5. موجودات أخرى

	دينار كويتي	
	2025	**2024**
مستحق من وسيط	348,292	7,156
مصاريف مسددة مقدمًا	5,516	2,169
	353,808	9,325

6. ذمم دائنة أخرى

	دينار كويتي	
	2025	**2024**
أتعاب مدير الصندوق المستحقة	75,226	58,704
أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار المستحقة	31,757	25,286
توزيعات مستحقة الدفع	2,106	2,106
اكتتابات مستلمة مقدمًا	2,000	-
مصاريف ورسوم أخرى	1,595	1,395
	112,684	87,491

7. رأس المال

إن الصندوق مفتوح المدة ويتراوح رأسماله من 2,000,000 وحدة إلى 100,000,000 وحدة (2024: 2,000,000 وحدة إلى 100,000,000 وحدة) بقيمة اسمية تبلغ 1 دينار كويتي لكل وحدة (2024: 1 دينار كويتي لكل وحدة). يتم إصدار هذه الوحدات واستردادها وفقاً لخيار حاملي الوحدات بأسعار تستند إلى قيمة صافي موجودات الصندوق وقت الإصدار / الاسترداد بصورة أسبوعية. فيما يلي تحليل حركة وحدات الاستثمار القابلة للاسترداد:

	عدد الوحدات	
	2025	**2024**
الرصيد في بداية السنة	31,288,253	31,401,041
اكتتابات خلال السنة	97,241	21,737
استردادات خلال السنة	(101,606)	(134,525)
الرصيد في نهاية السنة	31,283,888	31,288,253

إيضاحات حول البيانات المالية – 31 ديسمبر 2025

احتياطي معادلة

يتم إدراج نقص / فائض القيمة الاسمية نتيجة الاكتتابات / الاستردادات ضمن احتياطي معادلة.

8. صافي قيمة الأصل لكل وحدة قابلة للاسترداد

	2025	2024
صافي قيمة الأصل (دينار كويتي)	94,662,399	75,740,427
عدد الوحدات القابة للاسترداد (وحدات)	31,283,888	31,288,253
صافي قيمة الأصل لكل وحدة قابلة للاسترداد (دينار كويتي)	3.026	2.421

9. معاملات مع أطراف ذات صلة

تعتبر الأطراف أنها ذات صلة إذا كان لأحدها القدرة على السيطرة على الطرف الآخر أو ممارسة تأثير جوهري عليه عند اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية.

يتقاضى مدير الصندوق أتعاب سنوية بواقع 0.3% (2024: 0.3%) من صافي قيمة أصل الصندوق وتحتسب هذه النسبة بصورة أسبوعية وتدفع على أساس ربع سنوي.

إن المعاملات مع مدير الصندوق مبينة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر والمستحقات المتعلقة بها مبينة في إيضاح 6.

يتعين على مدير الصندوق الاحتفاظ بمبلغ 250,000 دينار كويتي كحد أدنى من الوحدات المصدرة بما لا يتجاوز 75% كحد أقصى. يحتفظ مدير الصندوق بعدد 151,425 وحدة بمبلغ 458,199 دينار كويتي تمثل 0.484% من الوحدات القائمة (2024: 151,425 وحدة بمبلغ 366,599 دينار كويتي تمثل 0.484% من الوحدات القائمة).

10. أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار للصندوق

يتقاضى أمين الحفظ ومراقب الاستثمار للصندوق أتعاب سنوية بواقع 0.15% من صافي قيمة أصل الصندوق لأول 15 مليون دينار كويتي ونسبة 0.125% مقابل أي مبلغ يتجاوز 15 مليون دينار كويتي، وتحتسب هذه النسبة بصورة أسبوعية وتدفع على أساس ربع سنوي. تم الإفصاح عن المعاملات مع أمين الحفظ ومراقب الاستثمار للصندوق ضمن بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، كما أن المستحقات المتعلقة بها مبينة في إيضاح 6.

11. مصاريف تشغيلية أخرى

	دينار كويتي	
	2025	2024
مصاريف حفظ بالخزائن	1,410	1,527
أتعاب تدقيق	4,000	3,500
مصاريف أخرى	19,424	28,757
	24,834	33,784

12. القيمة العادلة للأدوات المالية

تُقاس بعض الموجودات المالية للصندوق بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير مالي.

كما هو مبين في إيضاح 4، يتم تداول الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في أسواق نشطة، وتُصنف كاستثمارات ضمن فئة المستوى 1.

لم تُجر أي انتقالات بين المستويات 1 و2 و3 خلال السنة.

بالنسبة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، لا تختلف القيم العادلة بشكل جوهري عن قيمها الدفترية وتستخدم فقط لغرض الإفصاح. يتم تصنيف القيمة العادلة لهذه الأدوات المالية ضمن المستوى 3 المحدد على أساس طريقة التدفقات النقدية المخصومة بالإضافة إلى المدخلات الأكثر أهمية المتمثلة في معدل الخصم الذي يعكس مخاطر الائتمان للأطراف المقابلة.

إيضاحات حول البيانات المالية – 31 ديسمبر 2025

13. إدارة المخاطر المالية

إن استخدام الصندوق للأدوات المالية يعرضه لمخاطر مالية عدة من ضمنها مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. يمتلك الصندوق مراكز في أدوات مالية مختلفة وذلك بناءً على استراتيجية مدير الصندوق لإدارة الاستثمار والمنبثقة بشكل أساسي من أغراض الصندوق الاستثمارية المبينة في إيضاح 1. يتم تحديد توزيع الموجودات من قبل مدير الصندوق الذي يدير توزيع الموجودات لتحقيق تلك الأهداف. يقوم مدير الصندوق بإدارة المخاطر وفقاً للسياسات والإجراءات المتبعة.

فيما يلي المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها الصندوق:

مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر احتمال تكبد الصندوق لخسائر مالية بسبب التقلبات العكسية في الأسعار السوقية للاستثمارات أو معدلات الفائدة أو أسعار صرف العملات الأجنبية. وفقاً للنظام الأساسي للصندوق، يتعين على الصندوق تطبيق سياسة استراتيجية متوازنة من خلال الاختيار الحذر للأوراق المالية والأدوات المالية الأخرى ضمن حدود معينة تهدف إلى الحد من مخاطر السوق. يقوم مدير الصندوق بمراقبة المراكز السوقية الشاملة للصندوق على أساس يومي.

(أ) مخاطر أسعار الأسهم

إن مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر تقلب القيمة العادلة للأداة المالية نتيجة للتغيرات في أسعار الأسهم السائدة في السوق سواء نتجت هذه التغيرات عن عوامل معينة مرتبطة باستثمار فردي أو بالجهة المصدرة أو كافة العوامل التي تؤثر على جميع الأدوات المتداولة في السوق. يتعرض الصندوق لمخاطر أسعار الأسهم لأن معظم الموجودات المالية للصندوق تتمثل في استثمارات في أسهم مسعرة محتفظ بها ومصنفة في بيان المركز المالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وبالتالي، فإن كافة التغيرات في ظروف السوق ستؤثر مباشرةً على بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

يحد مدير الصندوق هذه المخاطر عن طريق الاختيار الحذر للأوراق المالية وفقاً لحدود قطاعية محددة ضمن السوق المحلي. إن تفاصيل الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتصنيف القطاعي للاستثمارات في الأسهم المسعرة كما في تاريخ بيان المركز المالي مبين في إيضاح 4.

إن استثمارات الصندوق مدرجة في سوق الأوراق المالية المحلي. إن الزيادة / النقص بواقع 5% في مؤشرات الأسهم، مع ثبات كافة المتغيرات الأخرى، كان سيؤدي إلى زيادة / (انخفاض) صافي ربح السنة بمبلغ 5,392,086 دينار كويتي (2024: زيادة / (انخفاض) صافي ربح بمبلغ 3,417,241 دينار كويتي).

(ب) مخاطر معدلات الفائدة

إن مخاطر معدلات الفائدة هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية نتيجة للتغيرات في معدلات الفائدة السوقية.

إن الزيادة / النقص بواقع 5% في معدلات الفائدة، مع ثبات كافة المتغيرات الأخرى، غير مادي بالنسبة للبيانات المالية كما في 31 ديسمبر 2025 و2024.

(ج) مخاطر العملات

إن مخاطر العملات هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. لا يحتفظ الصندوق بموجودات مقومة بعملات غير الدينار الكويتي، وهو العملة الرئيسية. وعليه، فإن الصندوق غير معرض لمخاطر العملات.

مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بتعهداته أو التزاماته التي أبرمها مع الصندوق. إن القيم الدفترية للموجودات المالية هي أفضل ما يمثل الحد الأقصى للتعرضات لمخاطر الائتمان كما في تاريخ بيان المركز المالي.

إيضاحات حول البيانات المالية – 31 ديسمبر 2025

كما في تاريخ التقرير المالي، فإن قيم الموجودات المالية للصندوق المعرضة لمخاطر الائتمان هي كالتالي:

	دينار كويتي	
	2025	**2024**
أرصدة بنكية	479,640	460,145
موجودات أخرى	348,292	7,156
	827,932	467,301

يحد الصندوق من مخاطر الائتمان بإيداع النقد لدى مؤسسات مالية ذات جدارة ائتمانية مرتفعة، وإبرام معاملات تجارية مع أطراف مقابلة ذوي سمعة جيدة.

تم التحديد بأن جميع الأرصدة البنكية تنطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ كل تقرير مالي إذ أنها مودعة لدى مؤسسات مصرفية ذات تصنيف ائتماني مرتفع.

إن الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة البنكية والموجودات الأخرى المصنفة بطبيعتها كموجودات مالية غير مادية كما في 31 ديسمبر 2025 و2024.

مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي مخاطر مواجهة الصندوق لصعوبات عند توفير النقد اللازم للوفاء بالالتزامات المرتبطة بالأدوات المالية. تستحق مطلوبات الصندوق خلال فترة زمنية تقل عن ثلاثة أشهر. كما يسمح النظام الأساسي للصندوق بالاسترداد الأسبوعي مما يعرضه لمخاطر السيولة المتمثلة في الوفاء باستردادات حاملي وحدات الاستثمار في أي وقت.

تتمثل سياسة مدير الصندوق لإدارة مخاطر السيولة فيما يلي:

1. استثمار معظم موجوداته في استثمارات متداولة في سوق نشط ويمكن بيعها بسهولة.
2. لدى الصندوق موجودات سائلة مساوية للاستردادات المتوقعة.
3. تسمح سياسة الصندوق بالاسترداد فقط في كل يوم خميس مع قيام حاملي الوحدات بالإخطار بذلك قبل ثلاثة أيام.
4. يحق لمدير الصندوق توفير تمويل قصير الأجل يصل إلى 10% من صافي قيمة موجودات الصندوق للوفاء بالالتزامات المستحقة أو استرداد الوحدات.

كما في تاريخ التقرير المالي، فإن نسبة 99.12% (2024: 99.38%) من إجمالي موجودات الصندوق متداولة في سوق نشط. تستحق الموجودات المتبقية تعاقدياً خلال مدة أقل من 3 أشهر. إن كافة الموجودات والمطلوبات هي قصيرة الأجل بطبيعتها.

14. إدارة مخاطر رأس المال

يقوم الصندوق بتعريف رأس المال كمجموع حقوق الملكية كما هو مبين في بيان المركز المالي. إن قيمة صافي موجودات الصندوق المتاحة لحاملي وحدات الاستثمار يمكن أن تتغير بصورة كبيرة نظراً لأن الصندوق يخضع للاكتتابات والاستردادات بشكل دوري وذلك وفقاً لتقدير حاملي الوحدات. إن هدف الصندوق عند إدارة رأس المال هو تأمين قدرة الصندوق على الاستمرار في مزاولة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية لتوفير عوائد لحاملي الوحدات والمحافظة على رأس مال قوي يدعم تطوير الأنشطة الاستثمارية للصندوق.

للمحافظة على أو تعديل هيكل رأس المال، فإن سياسة الصندوق تقتضي القيام بما يلي:

- مراقبة مستوى الاكتتابات والاستردادات أسبوعياً المتعلقة بالموجودات المتوقع تسييلها خلال ثلاثة أشهر وتعديل توزيعات الصندوق المدفوعة لحاملي الوحدات القابلة للاسترداد.
- استرداد وإصدار وحدات استثمار جديدة وفقاً للنظام الأساسي للصندوق، والذي يتضمن القدرة على الحد من الاستردادات وطلب الاحتفاظ بحد أدنى لبعض الوحدات أو الاكتتابات.

يراقب مدير الصندوق رأس المال على أساس قيمة صافي موجودات الصندوق المتاحة لحاملي الوحدات القابلة للاسترداد.

خلال السنة، استوفى الصندوق جميع متطلباته الرأسمالية الخارجية المفروضة.

15. معلومات القطاع

يعمل الصندوق في قطاع أعمال رئيسي واحد وهو الاستثمار في أسهم الشركات المدرجة في بورصة الكويت. يحتفظ الصندوق بجميع موجوداته ومطلوباته داخل دولة الكويت. يستند هذا القطاع إلى تقارير يضطلع بمراجعتها مدير الصندوق.

16. الضرائب

لا يخضع الصندوق للضرائب.